العدد (1635) السنة السابعة - الخميس (22) تشرين الاول 2009 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

مكاشفة

دولة مؤسسات

كاظم الجماسي

بات المواطن يعي ان واحدا من الاخطاء الاساسية التي ارتكبتها (ادارة السيد بريمر المدنية) حل المؤسستين العسكرية والامنية حلا كاملا، الامر الذي ترك البلاد والعباد وجها لوجه امام اخطار ماحقة اخذت في الاتساع والتضخم افقيا وعموديا، وبدلا من حصر التركة الضخمة، من المشكلات المتراكمة التي كانت المؤسسة المستبدة الحاكمة، ترتق عطاءها المهلهل، استجدت حزمة ضخمة من المشكلات المتناسلة عن تلك التركة.

وبات معروفا لدى ابسط عراقي وعراقية ان لاعيشا كريما وأمنا من دون سلطة مطلقة وقوية للقانون.. وطوال زمن الدورة الانتخابية الحالية والموشكة على الانتهاء، اجتهدت حكومة السيد المالكي لتحقيق تلك المهمة، على الرغم من الاوضاع المعقدة على شتى الصعد،أمنيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا، سواء هنا في داخل البلاد او هناك خارجها.. ولكن السؤال الذي لم يزل يتردد في ضمير المواطن والمتمثل في: هل نجحت الحكومة نجاحا تاما في الانتصار لسيادة سلطة القانون؟

خلال الاربع سنوات الماضيات، راحت الحكومة تعمل وبنحو حثيث على تدعيم المؤسستين العسكرية والامنية، فضلا عن تشكيل دوائر جديدة ساندة لها، وبجردة احصائية بسيطة مقارنة، سنصل الى خلاصات لها مدلولات عدة، سيحين دور ذكرها في نهاية حديثنا هذا..فمن وجود مايقرب من (١٨) فرقة عسكرية تؤلف تشكيلات الجيش العراقي المنحل، لدينا اليوم ما يربو على الـ(١٥) فرقة عسكرية، ومن وجود(٥٠) الف شرطي ضمن تشكيلات المؤسسة الامنية المنحلة، لدينا اليوم مايقرب من الـ(٥٠٠) الف عنصر امني، مع الاخذ بالحسبان الفارق في التوجه العام لسياسة البلد وتحول مهمة قواتنا من مجتمع (متعسكر) معد لشن الاعتداءات المتتالية على دول الجوار، الى تأسيس مؤسسة عسكرية وامنية ذات مهمات دفاعية خالصة، كما ينبغي ان لايغيب عن تصورنا ما اكتنف عملية التشكيل الجديد لتينك المؤسستين من اخطاء ومعرقلات كان لنظام المحاصصة (السياطائفية) الحظ الاوفر في صنعها، باعتراف اقطاب الحكومة الحالية، فضلا عن الانتقادات المتواصلة من قبل بعض النواب والقنوات الاعلامية المختلفة، ولم نتخلص حتى هذه اللحظة من الآثار المدمرة لنظام المحاصصة المقيت.

وبرزت الى السطح، بفعل ذلك النظام وما انتجه من فتنة طائفية قذرة، معضلة الهجرة الاضطرارية والتهجير القسري، يعيش اليوم اكثر من مليون وثلاثمائة لاجيء عراقي في سوريا وحدها، فيما يعيش مايزيد على الخمسمائة ألف منهم في الاردن، وثلاثمائة ألف في مصر، ومئات الآلاف اخرى يتوزعون مختلف البلدان العربية والاجنبية في شتى اصقاع العالم، كما ان مستوى الجريمة في الواقع الاجتماعي العراقي، مازال يتخطى المستوى الطبيعي بمراتب عدة، على الرغم من التحسن الكبير الذي باتت تشهده شوارع العاصمة فضلا عن شوارع مختلف المحافظات.

ان القراءة الفاحصة المتأنية للمشهد العراقي اليوم، ستلمس وبنحو مباشر الصلات المعقدة القائمة بين مختلف الميادين، التي ينبغي شمولها بحملة منظمة ومدروسة لتحقيق المهمة المركزية في أقامة السلطة القوية المطلقة للقانون، لذا بات من البدهي ان تمضي تلك الحملة بالعزم و النفس ذاتيها في اجتياز المعرقلات والقضاء على الظواهر الشاذة في مختلف الميادين. ولعل القيام بحملة اولية لتشريع وتطبيق قانون للانتخابات يعتمد القائمة المفتوحة والنزاهة والشفافية الكاملتين، يشكل خط الشروع الاول للحملة المذكورة. كما ان حجر الزاوية بالنسبة لسلطة القانون وسيادته المطلقة، وضع المؤسستين العسكرية والامنية تحت اشد انواع المراقبة والمتابعة لضمان ولائهما الخالص والتام للوطن والمواطنة والبراءة الكاملة من ايما ولاء اخر/سياسي/طائفي/قومي/عشائري أو اي ولاء آخر، ومن دون هذه العملية لن يكون بمقدور اية حكومة القيام بمهماتها على النحو المطلوب.

واخيرا علينا ان نقرر ان سلطة القانون المطلقة وامتثال الجميع لها/تيارات/ احزاب/منظمات/ جماعات/اشخاص وغيرها من المسميات، فضلا عن جميع مفاصل الدولة، مدنية وعسكرية، ان الامتثال ذاك هو الضمانة الحقيقية لاقامة دولة المؤسسات الشرعية وبالتالي المجتمع المزدهر المنشود.

تقرير

الطابور وحاجة العراقيين للنظام

الطوابير النظامية .. هذا ما نحتاجه.!

> مجموعة من الناس للحصول على شيء معين كمراجعة الدوائر الرسمية لقضاء مصلحة او أستلام معونات انسانية وهذه من الظواهر الجديدة على مجتمعنا.... الطابور يؤدي وظيفتين متناقضتين الاولى الحفاظ على نظام وتسهيل المراجعات وهي ايجابية وحضارية ولكن من جانب اخر كثيرا مايؤدي هذا السلوك الى ارهاق المواطن والضغط عليه ربما بشكل متعمد لاكمال معاملته وهي حالة سلبية.. عن ذلك.

علي جابر

الطابور يعني اصطفاف و انتظام يقول المواطن حسين الشرع (٥٠سنة): في الشارع لايوجد التزام بين الناس بسبب عدم وجود (ثقافة الطابور) فمن يكون في مراب السيارات يركض خلف السيارة ليسبق غيره، وكذلك من يكون في السوق يسارع ليكون اول المتسوقين ومن يراجع الدوائر الذي يستوجب الامر فيها، النظام تراه يتدافع حتى يكون اول من يصل الى الموظف وهذا الامر يعتبر تعدياً على حقوق الاخرين.الدوائر الحكومية لم توفر الوسائل والادوات اللازمة لنجاح ((الطابور)) بصورة سليمة من يقصدها لقضاء مصلحة لايجد حتى مكاناً ليجلس فيه لغرض الانتظار او ظل يستظل به من وهج الشمس او من امطار الشتاء.

اما المواطنة اماني سلمان ((موظفة)) فعن انواع استغلال الطوابير من قبل الاخرين تقول: هناك من يجد في الطابور حالة من حالات الاستغلال غير المشروع للمواطنين وابتزازهم بسبب ما يعانونه من تعب وأرهاق ناتج عن الانتظار المضني،ما يضطرهم الى التعامل ((بالرشوة)) مع (سماسرة) ربما يكونون وهميين والسبب يعود الى ان بعض الدوائر فيها الموظفون لايؤدون عملهم بصورة صحيحة، فتتراكم المعاملات ويزداد طول الطابور وتقع على عاتق الجهات الرقابية في هذه الوزارات مراقبة ذلك وحث الموظفين على انجاز المعاملات التي يتحمل في سبيلها المراجعون المشقة والتعب والمال... ونوه الاعلامي علي قاسم الى ان اطول الطوابير في العالم هي الطوابير الموجودة في العراق وان الألتزام بالطوابير الايجابية مرتبطة بأمرين الاول «ثقافة الشعوب» الذي اذا أعتاد على هذا السلوك فأنه لن يحيد عنه بل يستمر في العمل به مادامت الاغلبية تعمل ذلك ويقع على عاتق الاباء الدور الكبير في تنشئة أولادهم الصغار خصوصاً من عمر ٦ سنوات الى مرحلة الشباب على الألتزام والنظام حتى تتبلور هذه المبادئ وتكون جزءاً من شخصيتهم ونشاطهم في الحياة وللبيئه أيضاً دور مشابه فاذا كان الانسان او القلة هي التي تريد النظام والالتزام والكثرة تعمل بالضد فأن الامر نهايته الفشل المؤكد.

وذكر الدكتور عباس التميمي حالة نادرة يقوم بها الرئيس التركي (رجب طيب اوردكان) عند ذهابه الى السوق واقتناء الاشياء فأنه يفعل مايفعله الناس بالوقوف في الطابور والالتزام وبين، ان هذاالسلوك سيعطي أنطباعاً لدى الناس بأن من يقودهم هو اول الملتزمين فيكون قدوة في التقليد والإقتفاء لكن عندما يرى الناس موظفاً بسيطاً يخرق هذه القواعد مستغلاً سلطته فأنهم بالتأكيد سياخذون فكرة سلبية عن النظام الهرمي الحكومي ككل. وان حل مثل هذه المشاكل يكون بايجاد الاليات والقوانين التي تنظم عمل الناس وتفهمهم مايجوز ومالايجوز كذلك للاعلام دور مهم في التوعية.

رسالة العدد

شيوخ عشائر حي الرضا وبلدية الغدير

م/ شكوى

نهديكم اطيب التحيات

نحن شيوخ عشائر ووجهاء منطقة حي الرضا/محلة٧٧٦ التا بعة لدائرة بلدية الغدير، نشكو من عدم تقديم ابسط الخدمات في هذه المحلة وهي تعاني من المشكلات التالية:

× تراكم النفايات داخل الازقة والشوارع .
× عدم توفر الماء الصالح للشرب .
× وجود الكثير من التخسفات والحفر في معظم شوارع المحلة وأزقتها.
× بقاء مجاري المياه الثقيلة على سطح الارض، وهي بحاجة الى الحفر بواسطة(البوكلن).
× الحاجة الماسة الى نصب الاعمدة الكهربائية والمحولات ومد الاسلاك الكهربائية.
× الحاجة الماسة الى قيام دائرة المساحة العامة بالكشف على المنطقة وترقيم الدور فيها.

وبوجه عام المنطقة بحاجة ماسة الى زيارة ممثلي مختلف دوائر الدولة للاطلاع الميداني على احوال المنطقة بصورة شاملة.

مع التقدير

عنهم/فاضل جبار محمد/ ممثل المجلس المحلي/ محمود عبد الرضا علي/مختار محلة ٧٧٦

أمانة بغداد ..رجاء

بعث عدد من باعة الكتب في شارع المتنبي برسالة يطالبون فيها أمانة بغداد بضرورة عمل سقف لشارع المتنبي شبيه بما موجود في سوق السراي اذ ان المطر في الشتاء يعيق عمل باعة الكتب إضافة الى ان أشعة شمس الصيف لا تشجع على الاستمرار في مزاولة البيع الا لساعات قليلة لارتفاع درجات الحرارة لذلك يأملون من أمانة بغداد ان تأخذ على عاتقها هذه المهمة التي يمكن ان تجعل من الشارع أكثر حيوية لاسيما انه يمثل الوجه الحضاري المميز لمدينة بغداد ووجهة الكثير من الزوار الأجانب.

مدرسة قرب مقبرة!

بعثت مواطنة (أم نوفل) من محافظة ديالى برسالة تدعو فيها وزارة ومديرية التربية الى ضرورة الالتفات الى مدرسة المروة للبنات المقابلة لمنطقة الغالبية قرب التقاطع وتشير في رسالتها ان هذه المدرسة تفتقر الى الاثاث وحتى الى الاختام الرسمية التي دائما ما تكون مثار شك لبعض الدوائر بسبب رداءة تصميمها اضافة الى ان المدرسة تقع قرب مقبرة.

شكاوى

الى وزارة الداخلية هذه الملاحظة

بتاريخ ١٨/ ١٠/ ٢٠٠٩ وفي حوالي الساعة السادسة من يوم الاحد وفي ساحة الطيران قرب قاعة الفن الحديث قام عدد من افراد الشرطة بالطلب من اصحاب سيارت النقل اعطاءهم كمية من (البنزين) مقابل السماح لهم بالوقوف لنقل الركاب من الاماكن التي سبق وان حددت بأنها ممنوعة عليهم بدعوى ان سيارتهم . أي افراد الشرطة . خالية من الوقود. هذه الظاهرة نلفت نظر وزارة الاخلية اليها ولانعلم كيف تم السماح بخروج سيارة دورية عائدة للوزارة بلا وقود كاف ؟

ونحيط المعُنيين بالعلم أن هناك العديد من نقاط التفتيش وفي مناطق مختلفة تمارس دورا مزدوجا مستغلة دورها الامني لتفرض على اصحاب السيارات (كراجيات) مقابل السماح لها بالتوقف في الاماكن التي تحظر على من لايدفع.

امانة بغداد مع التحية

وصلتنا رسالة من المواطن بلال سلمان من سكنة حي الامين في بغداد يرجو فيها المسؤولين في الامانة توظيفه في إحدى البلديات التابعة لها لاسيما وانه صاحب عائلة كبيرة وان ظروفه المعيشية في حالة متردية كما وصفها ويأمل في ان يجد التفهم لهذه الحالة الانسانية الصعبة التي يمر بها لاسيما وانه قد سمع بأنه سبق لأمين العاصمة ان ساعد الكثيرين من الذين على شاكلته باتاحة فرصة العمل لهم علما بأنه لديه الالمام الكافي بالبناء.

مشكلة تأخر الراتب الشهري لمنتسبي الصناعة

يشكو العديد من منتسبي الشركات التابعة لوزارة الصناعة من مشكلة تاخر تسلمهم الراتب الشهري وإنهم لايحصلون عليه الا بعد معاناة طويلة ودائما ما يعزى ذلك الى ان وزارة المالية لا تقوم بتسليم ما مخصص من رواتب للموظفين في الوقت المحدد لذلك يدعون وزارة الصناعة والمعادن الى حل هذه المشكلة التي تتكرر من دون حل منذ فترة طويلة .

بلدية الاعظمية وظاهرة تتكرر

كتبت لنا المواطنة اسيل علاء الدين من منطقة الاعظمية رسالة تذكر فيها ان المنطقة القريبة من بناية دار الجماهير سابقا دائما ما تتكرر فيها ظاهرة انكسار احد انابيب الماء فتغرق الشارع ولا تتم المعالجة بما يمنع من عدم عودتها وتدعو دائرة بلدية الاعظمية الى معالجتها بما يضمن عدم تكرارها.

سلوك يجب الحد منه

يشير المواطن نائل محمود الى ان اصحاب المطاعم المطلة على ساحة الاندلس من جهتها الجنوبية ترمي بنفاياتها فوق الجزرات الوسطية المزروعة بالثيل والازهار ما يجعل منظرها منفرا ودلالة على سلوك غير مستحب من اصحاب المطاعم لذلك يدعو في رسالته الى ضرورة الحد من هذه الظاهرة التي تساعد على ضياع الجهود المبذولة من قبل الامانة في جعل ساحة الاندلس من الساحات النظيفة والجميلة ويطالب في رسالته بضرورة محاسبة من يقوم بذلك ويشير الى ان المعنيين لا يكلفون انفسهم استخدام الحاوية القريبة العائدة لدائرة البلدية لرمي نفاياتهم.

من الشارع

أزمة سكن

احمد نوفل

لاشك في ان أزمة السكن الشغل الشاغل للمواطن، لذلك فهي مدار حديثه اينما حل وأرتحل. في سيارة الكيا المتجهة بركابها نحو ضواحي بغداد الشرقية دار حديث بين راكبين تعلق بهذاالجانب.

ما علمته من حديث المواطنين إنهما في سبيل الحصول على قرض العقاري الذي اطلقه مصرف الرشيد مؤخرا والبالغ ٣٠ مليون دينار عراقي، وعلى دفعتين بعد ان يتقدم صاحب الطلب بسند طابو قطعة ارض مصدقة من دائرة العقار .

وجاء في حديثهما انهما لابد لهما من الاستعانة بمعقب للحصول على النصف الاول من القرض، وانهما ليس باستطاعتهما ضمان ذلك ولاسباب منها، ان الدوائر المختصة بهذا الشان ليست على الجاهزية لاستقبال طلبات المواطنين ومن ثم ان عملية التاخير في التنفيذ لابد وان تطالهما الى الحد الذي يتنازلان فيه عن حقهما في الاقتراض .وعلاً ذلك بتراكم المعاملات عند المساح في دوائر البلدية او عند لجان الكشف التي ستجد امامها اكواما من الطلبات ليست بالاستطاعة انجازها في وقت ملائم ومن هذه الثغرة سيتم تفعيل الرشوة والاستعانة بالمعقب الذي قدرا بأنه سيطالب بمبلغ قد يناهز المليوني دينار مقابل حصول المواطن على القرض وسيدفعه المواطن مرغما مقابل الحصول على نصف وليس كل القرض .هذه ناحية، اما الناحية الاخرى التي تحدثا عنها فكانت ان الدولة او المصرف لم ياخذا بعين الاعتبار زيادة الاسعار التي طرأت على مواد الانشاء اذ ان سعر ٤ الاف طابوقة من طابوق البناء قد ناهز المليون دينار عراقي، اضافة الى أسعار السمنت وحديد التسليح التي تتصاعد لمجرد ان الدولة قد اطلقت القروض ليبالغ اصحاب محال بيع المواد الانشائية في فرض اسعاركيفية عند يجد المواطن نفسه في ان القرض قد تحول الى مشكلة اكثر منه حلا.

من حديثهما يمكن استنتاج ان حل زمة السكن بواسطة الاقراض وعدم السيطرة على اسعار المواد الانشائية لايمكن ان يكون حلا ناجعا ما لم تدخل الجهات الرسمية هذا القطاع الحيوي دخولا مباشرا من خلال الشروع بالتشجيع على الاستثماروا ستقدام الشركات والمستثمرين من اجل حل هذه المشكلة المتفاقمة يوما بعد يوم.

قرطاسية لا تفي بالغرض

وصلت الصفحة رسائل عديدة من اولياء امور طلبة المدارس الابتدائية، يشكون فيها من ان مواد القرطاسية التي وزعت على المدارس، اقتصرت على اربعة دفاترللكتابة وممحاة واحدة و مبراة قلم ليس غير، في حين ان هناك معلومات، افاد بها بعض الموظفين، ان مخازن القرطاسية مخزونها كاف وان لديها فائضا من العام الماضي فلماذا هذه التقتير في موادها والذي يدفع اولياء الامور الى شرائها من الاسواق وبأثمان ليست قليلة.

كاريكاتير.....عادل صبري